فالذا تعدد الواضع وكان وضعهما في آن واحد لا ان يكون لتسمح واراد
بها مطلق المصاحبة الصادقة بالمعية والبعدية او انه نظر لحال المتكلم
بها فانها ح يدل على المعنى المذكور تعاقبا وان فرض انهما وضعا معا
قوله فمشترك اي فاللفظ مشترك اي مشترك فيه لاشتراك المعاني فيه
اي في ذلك اللفظ ثم انك خبير بان معاني المشترك اما ان تكون كلية
كلفظة عين الموضوعة للباصرة والجارية والذهب والفضة واما ان
يكون جزئية كزيد الموضوع لهذه الذات المشخصة وهذه الذات
المشخصة وهكذا ويسمى المتساويان وهما ما اتحدا ماصدقا واختلفا
مفهوما كالكاتب بالقوة والضاحك كذلك قوله واللفظ اي المستعمل
المركب لان الطلب والخبر انما يكونان في المركبات فحذف الصفة للعلم
بها هذا ما افاده شارح حيث قال اعني ان اللفظ المركب والاحسن
ان لا يقدر لفظ المركب بناء على القول بان الدال على الطلب مفرد وهو
التحقيق فان فعل الامر عندهم من اقسام الفعل الذي هو من اقسام الكلمة
والكلمة ما وضعت لمعنى مفرد فيلزم ان اقسامها كذلك ما على قول من
يكتفي في المركب بجزء مادي وجزء صوري ففعل الامر مركب لانه يدل على
الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته قوله واول وهو الطلب مطلقا بل
بعض ماصدقاته وهو طلب الفعل اي لتقسيمه الى الامر والدعا
والالتماس والمنقسم لذلك انما هو طلب الفعل قوله امر مع استعلا
اي ان كان الطلب مع استعلا اي طلب العلو اي من عد الامر نفسه
عاليا وان لم يكن عاليا في نفسه فالسين والتاء في لفظ استعلا
للطلب وقيل يشترط العلو في نفس الامر وقيل يشترط العلو والاستعلا
وقيل

٦٥

وقيل لا يشترط علو ولا استعلا وهو الاصح فالاقوال اربعة قوله
وعكسه دعا اي خلافه وهو طلب الفعل مع عدم الاستعلا بل مع الخضوع
والتذلل كما افاده الشم وظاهره ان مجرد الطلب مع التذلل والخضوع
يسمى دعا وان كان الطالب عاليا فيشمل ما يسمى كما قبله فقول السيد
لعبده على وجه التذلل قد يكون دعا كقول العبد لسيده على وجه الخضوع
ذلك قوله وفي التساوي اي والطلب في حال التساوي التماس وقعا والفا
زائدة في الخبر والالف في وقعا للاطلاق وشرط التساوي في الالتماس
يحتمل ان يكون باعتبار عد الطالب نفسه كذلك وان كان اعلى او ادنى
فيشمل ثلاثة اقسام طلب المساوي في نفسه للامر وطلب الادنى
وطلب الاعلى ويحتمل ان يكون باعتبار نفس الامر فلا يتناول الا
القسم الاول قوله يعني ان اللفظ المركب الخ فيه اشارة الى ان قول المص
واللفظ اي اللفظ المركب وقد تقدم ما فيه قوله قسمان اي نوعان وقسمين
فهو من تقسيم الكلي الى جزئياته قوله طلب وخبر بدل من قسمان او خبر
مبتدا محذوف اي وهما طلب وخبر ولا يخفى ان مفاده ان الصيغة
الدالة على الطلب يقال لها طلب اما حقيقة اصطلاحية او من باب تسمية
الدال باسم المدلول قوله والطلب ان كان فعلا اي ان كان لاعلى طالب الفعل
اي وهو مراد المص بقوله اما طلب قوله كان اي الطلب بمعنى اللفظ الدال
على طلب الفعل قوله امر اي كاضرب قوله والا اي وان لم يكن طلب
فعل اي بان كان طلب كف او طلب علم بالماهية اما الاول وهو طلب الكف
فالنهي واما الثاني وهو طلب العلم بالماهية فهو الاستفهام والحاصل
ان الطلب ذو اقسام ثلاثة طلب الفعل وطلب الكف وطلب العلم بالماهية
كذا يستفاد من سيدي سعيد قوله فان لم يحتمل صدقا ولا كذبا الخ اي وان
احتمل صدقا وكذبا فلا يقال له تنبيه اي بل يقال له خبر ولا يخفى ما في ذلك

Copyright © King Saud University